أثر الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج – Panel ARDL لمجوعة دول الشرق الاوسط ودول شمال افريقيا(MENA)

The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: Evidence from a Panel ARDL Analysis of Middle Eastern and North African (MENA) Countries

صافية بقاص[1]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، bayien496@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/10/30؛ **تاريخ المراجعة:** 2025/11/04؛ **تاريخ النشر:** 2025/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وهي :الجزائر، تونس، مصر، قطر، والمملكة العربية السعودية، خلال الفترة الممتدة من 2004إلى 2021 .وقد تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة للبيانات اللوحية (Panel ARDL) لقياس العلاقة في المديين القصير والطويل بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.اعتمدت الدراسة على مؤشرات تمثل الشمول المالي مثل عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنوك التجارية، حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعدد المقترضين من البنوك التجارية.أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث إن زيادة التوسع في الخدمات المالية والمصرفية، وتحسين إمكانية الوصول إلى التمويل، ساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز النشاط الاقتصادي في الدول محل الدراسة. كما بيّنت النتائج أن الشمول المالي يُعد من العوامل الجوهرية لتعزيز النمو المستدام وتقليص الفوارق الاقتصادية بين الأفراد والدول، مما يستدعي من صانعي السياسات تبني استراتيجيات فعالة لتوسيع نطاق الخدمات المالية وضمان شمول أكبر للفئات غير المتعاملة مع البنوك.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الخدمات المصرفية، نموذج Panel–ARDL

تصنيف JEL: G21, O47, E58

Abstract: This study examines the impact of financial inclusion on economic growth in selected MENA countries—Algeria, Tunisia, Egypt, Qatar, and Saudi Arabia—over the period 2004–2021. Using the Panel-ARDL (Autoregressive Distributed Lag) model, the research investigates both short- and long-run relationships between financial inclusion indicators and real GDP. Financial inclusion was measured through indicators such as the number of ATMs, commercial bank branches, credit to the private sector, and the number of borrowers from commercial banks. The findings reveal a positive and significant relationship between financial inclusion and economic growth, indicating that broader access to financial and banking services fosters higher GDP and stimulates economic activity. Moreover, the results highlight that financial inclusion serves as a vital driver of sustainable development and the reduction of economic disparities, suggesting that policymakers should implement strategies to expand financial access and integrate unbanked individuals into the formal financial system.

Keywords: Financial inclusion, real GDP, banking services, Panel-ARDL

JEL Classification: G21, O47, E58

I. تمهيد :

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التطور التكنولوجي في الخدمات المالية والمصرفية، مما أدى إلى بروز مفهوم الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل. حيث يهدف الشمول المالي إلى تمكين جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات محدودة الدخل والمهمّشة، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بفعالية، كالحسابات البنكية، والائتمان، والتأمين، وخدمات الدفع الإلكتروني.

وقد أكدت المؤسسات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تحقيق شمول مالي واسع يساهم في تعزيز الادخار، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار والإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وعدم المساواة. ورغم الجهود المبذولة في المنطقة العربية لتوسيع نطاق الخدمات المالية، إلا أن مستويات الشمول المالي ما زالت دون المستوى العالمي، حيث ما تزال نسبة كبيرة من السكان خارج النظام المصرفي الرسمي، الأمر الذي يُحد من المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة على النحو الآتي:

إلى أي مدى يُسهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2004–2021؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة طردية ومعنوية بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- زيادة عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي تؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي عبر تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.
- زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تُسهم في تحفيز الإنتاج والاستثمار، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

ومن نتطرق إلى بعض الدراسات السابقة تناولت الموضوع أو جزء منه

- **دراسة (فاطمة قادم،2023):**

بعنوان:" **الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي دراسة حالة الدول العربية**" ركزت هذه الدراسة على دور واهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة حيث توصلت الدراسة الى أن تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية يسهم في تنويع مصادر التمويل وتقليل المخاطر النظامية، مما يعزز متانة القطاع المصرفي. كما خلصت إلى أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي متبادلة، حيث يدعم كل منهما الآخر في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- دراسة (**Omar, M. A., & Inaba, K 2020**)

بعنوان " **Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis**" تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس اثر الشمول المالي على تخفيض معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في الدول النامية حيث استخدم نموذج panel data لعينة مكونة من 116 دولة نامية عبر ثلاث مناطق رئيسية (آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية) للفترة الزمنية 2004–2016 حيث توصلت الدراسة إلى دليل قوي ومتكرر على أن زيادة مستويات الشمول المالي تقلّل بصفة معنوية من معدلات الفقر وتخفض فجوة عدم المساواة في الدخل في الدول النامية. هذه النتيجة ظاهرة في تقديرات التأثيرات الثابتة وفي اختبارات الصلابة لدراسة، كما حدّدت عوامل محدِّدة تؤثر في مستوى الشمول المالي داخل الدول، منها :نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (GDP per capita) ونسبة مستخدمي الإنترنت)تأثير إيجابي)، بينما

نسب الاعتماد العمري (age dependency ratio) ومعدلات التضخم ومستويات عدم المساواة كان لها أثر سلبي على مستوى الشمول المالي.

- **دراسة (أحمد خروبي لقواس، 2023):**

بعنوان " **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي– تجربة المملكة العربية السعودية–**" تناولت هذه الدراسة موضوع الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تحليل آلياته وقنوات تأثيره، مع التركيز على تجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010–2019 .توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يسهم ارتفاع مستوى الشمول المالي في تعزيز متانة النظام المالي وتقليل المخاطر. كما أوصت الدراسة بضرورة دمج سياسات الشمول المالي ضمن الاستراتيجيات الوطنية للدول العربية، وبأهمية التنسيق بين السلطات الرقابية والمؤسسات المالية لتحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

- دراسة (**Zenasni & Kitouni ,2024**) :

جاءت بعنوان **"The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Algeria (1990–2020)"**، هدفت إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال ثلاثين سنة، في ظل التحولات الاقتصادية والإصلاحات البنكية التي عرفها البلد، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990–2020، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن قوة التأثير كانت محدودة مقارنة بالدول النامية الأخرى، كذلك بعض أبعاد الشمول المالي، خاصة التوافر والاستخدام، لم تحقق أثرًا معنويًا قويًا بسبب ضعف فعالية النظام المالي، وبطء التحول نحو الرقمنة المصرفية، وانخفاض الثقة في المؤسسات البنكية، في المقابل، تبين أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو، ما يدل على أن تحسين الوصول إلى التمويل يمكن أن يكون قناة فعالة لتعزيز النشاط الاقتصادي.

II. الاطار المفاهيمي للدراسة:

1– تعريف الشمول المالي:

هو تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة مثل المعاملات، الادخار، الائتمان، والتأمين، بشكل يلبي احتياجاتهم بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة ومستدامة. (البنك الدولي،2024).

كما يعرف على أنه إتاحة جميع الخدمات المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته عبر القنوات الرسمية، مع تقديم خدمات مبتكرة ومناسبة بأسعار معقولة. (صندوق النقد العربي، 2017، ص: 5)

وعليه فإن الشمول المالي يمثل عملية متكاملة تهدف إلى تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية من قبل المؤسسات المالية النظامية، بحيث تتيح لجميع فئات المجتمع (أفرادًا ومؤسسات) الوصول إليها واستخدامها في الوقت والمكان المناسبين، وبكلفة مناسبة ومعقولة.

2– أهمية الشمول المالي:

يبرز الشمول المالي أهميته من خلال الفوائد التي يقدمها للأفراد، المؤسسات، والمجتمع، ومنها(الطيب، 2020، ص: 7– 8) :

- ✓ تمكين الأفراد والمشروعات من الوصول إلى خدمات مالية رسمية وآمنة، والحد من مخاطر الاحتيال.
- ✓ تعزيز الاستقرار المالي عبر تقليل تسرب المدخرات خارج القنوات الرسمية.
- ✓ المساهمة في الحد من الفقر بتمكين الفقراء ومحدودي الدخل من الحصول على تمويلات لتحسين معيشتهم.
- ✓ دعم فرص العمل وتمكين الشباب من تأسيس مشروعاتهم.

3- أبعاد الشمول المالي وقياسه

يتجلى الشمول المالي في ثلاثة أبعاد رئيسية:

أ- الوصول إلى الخدمة المالية:

يعكس قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها للعملاء، متأثرة بالبيئات التنظيمية والسوقية والتكنولوجية. يُقاس انتشار الخدمات المالية عبر مؤشرات مثل عدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي لكل مساحة جغرافية أو لكل عدد من السكان، مع مراعاة حواجز الطلب مثل التكلفة ونقص المعلومات. (The World Bank: Financial Inclusion Strategies, 2012, p17)

ب- استخدام الخدمة المالية: يعبر عن استفادة العملاء الفعلية من الخدمات المالية، مثل المدخرات، القروض، والمدفوعات الإلكترونية. مؤشرات القياس تشمل عدد المودعين والمقترضين، وحجم الودائع والقروض بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. . (The World Bank: Financial Inclusion Strategies, 2012, p17)

ج- **جودة الخدمة المالية:** تقيس مدى قدرة المنتجات المالية على تلبية احتياجات العملاء، وتنوع الخيارات، ووعي المستهلكين. تشمل مؤشرات الجودة تكلفة الخدمة، الشفافية، سهولة الوصول، حماية المستهلك، والتثقيف المالي. (شيماء عادل، 2023، ص 297 – 298).

لتشخيص وتحليل واقع الشمول المالي في الدول محل الدراسة ، قمنا بالاعتماد على مؤشرات الشمول المالي الموضوعة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث تم اختيار مؤشرين فرعيين من بعد الوصول للخدمة المالية، ومؤشرين فرعيين من بعد استخدام الخدمة المالية، كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم 01: المؤشرات المستخدمة في الدراسة لقياس الشمول المالي

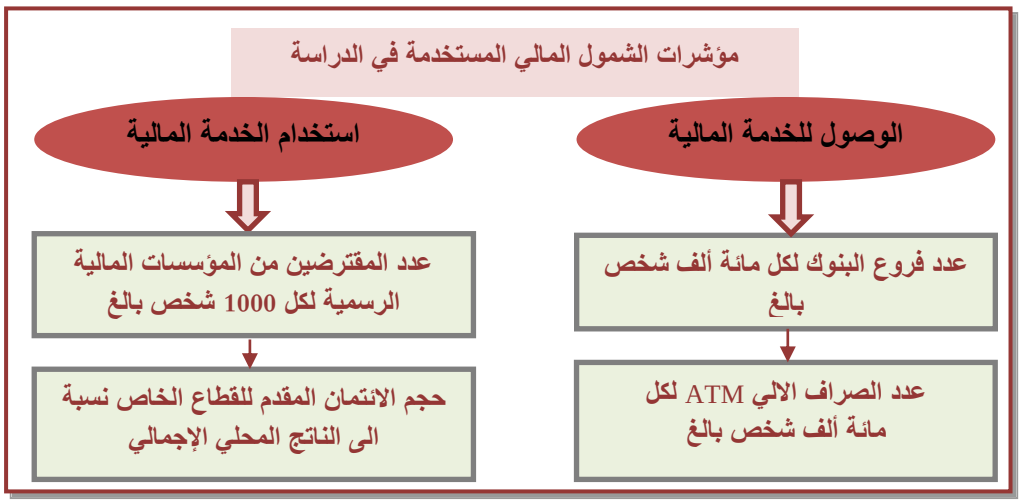

المصدر: من اعداد الباحثة

- **مؤشر فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف شخص بالغ:** يعبر عن عدد الفروع والوكالات التي ينشئها البنك الأم، ويقيس المؤشر العدد المتاح لكل مائة ألف شخص بالغ.
- **مؤشر الصراف الآلي:** يعبر عن الآلات النقدية الإلكترونية التي تسمح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم المصرفية سواء للاطلاع على حسابتهم أو للحصول على المبالغ المالية، يتم انشاؤها من قبل البنك لدى فروعه وفي الاماكن العامة، ويقيس المؤشر العدد المتاح لكل مائة ألف شخص بالغ.

- **مؤشر عدد المقترضين من المؤسسات المالية:** يعبر عن مجموع الأفراد الذين وصلوا لخدمة الاقراض واستفادوا منها واستخدموها، ويقيس المؤشر العدد المتحقق من بين كل ألف شخص بالغ.
- **مؤشر حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الاجمالي:** يعبر الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية للقطاع العائلي والشركات سواء كانت في شكل قروض أو أي تسهيلات ائتمانية أخرى، ويقيس المؤشر حجم الائتمان مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي.

III. الدراسة التطبيقية

1. البيانات والمنهجية المستخدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من الدول العربية المختارة، وهي :الجزائر، تونس، المغرب، مصر، قطر، والمملكة العربية السعودية .تم اعتماد بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank Database) لعام 2025، وامتدت الفترة الزمنية للتحليل على مدى ثماني عشرة سنة (2004–2021)، مما أسفر عن عينة مكوّنة من 108 مشاهدة تغطي ست دول .اعتمدت الدراسة على منهجية بيانات البانل(Panel Data) ، وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات وهي :الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة الف شخص بالغ، عدد فروع البنوك لكل مائة الف شخص بالغ، حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.

التعريف بنماذج البانل داتا Panel data:

تسمى بيانات البانل، أو ما يُطلق عليها أيضًا البيانات الطولية(Longitudinal Data) ، بأنها نوع من البيانات يجمع بين البعد الزمني والمقطعي في الوقت نفسه. فهي تحتوي على مشاهدات زمنية لعدد من الوحدات مثل الأفراد أو الشركات أو الدول (Di Iorio, 2013, p.4).

تتميّز بيانات المقاطع العرضية بأنها تتضمن ملاحظات حول مجموعة من المتغيرات في نقطة زمنية واحدة، بينما تتكوّن بيانات السلاسل الزمنية في إطار البانل من ملاحظات حول عدد محدد من المتغيرات عبر فترات زمنية متعددة .(Eom et al., 2007, p.572)

توفّر منهجية البانل داتا مجموعة من المزايا الأساسية، من أبرزها:(Gujarati & Porter, 2009, pp.592–593)

- مراعاة الاختلافات بين الوحدات عبر الزمن من خلال إدراج متغيرات خاصة بكل وحدة.
- الجمع بين البيانات الزمنية والمقطعية بما يوفّر معلومات أكثر غنى، ويقلل من الارتباط الخطي، ويزيد من درجات الحرية وكفاءة التقدير.
- القدرة على كشف وقياس الآثار غير المرصودة، والمساعدة في بناء نماذج سلوكية أكثر تعقيدًا تأخذ في الحسبان التطور التكنولوجي ووفورات الحجم.
- الحدّ من التحيّز الناتج عن التجميع بفضل توافر عدد كبير من الملاحظات للوحدات المختلفة.

يُرمز عادة إلى كل مشاهدة في بيانات البانل بالصيغة Xit، حيث:

i : تمثل الوحدة المقطعية .(i = 1,…, n)

T : تمثل الفترة الزمنية .(t = 1,…, T)

وبذلك تعبّر بيانات البانل عن القيمة المرصودة للوحدة i عند الزمن t

أما الصيغة العامة لنموذج البانل داتا فهي تُكتب على النحو الآتي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \ldots\ldots\ldots + \varepsilon_{it}$$

i =1,2...N; t =1,2...T

حيث تكون صيغة النموذج الخاص بالدراسة كالآتي:

$$GDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 ATM_{it} + \beta_2 NBB_{it} + \beta_3 DCP_{it} + \beta_2 BCB_{it} + \varepsilon_{it}$$

i =1,2...N; t =1,2...T

حيث:

GDP : تمثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في السنة t .

ATM : تمثل عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100 الف شخص بالغ

NBB : تمثل عدد فروع البنوك لكل 100 الف شخص بالغ

DCP: تمثل حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

BCB: تمثل عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

ε_{it} : تمثل حد الخطأ.

2. تقدير النموذج المناسب:

ضمن منهجية بيانات البانل الساكن(Static Panel Data) يتم التمييز بين **ثلاثة نماذج أساسية** هي: النموذج التجميعي (Pooled Model)، نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects Model) ، ونموذج التأثيرات العشوائية.(Random Effects Model)

يتم في البداية تقدير النموذج التجميعي باعتباره الخطوة الأولى في تحليل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، ثم يُستخدم اختبار لاغرانج (Lagrange Multiplier Test)للتحقق من مدى ملاءمة النموذج التجميعي لتفسير تلك العلاقة.

وفي حال أظهر الاختبار أن النموذج التجميعي غير مناسب، يتم الانتقال إلى تقدير كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ليتم بعد ذلك المفاضلة بينهما باستخدام اختبار هوسمان (Hausman Test) لتحديد النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة.

في البداية نقوم بتقدير النموذج التجميعي ثم نجري اختبار لاغرانج للتأكد من مدى صلاحية النموذج التجميعي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة من عدمه:

الجدول رقم 01: تقدير النموذج التجميعيThe Pooled Model Estimation

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 11/06/25 Time: 19:21
Sample: 2004 2021
Periods included: 18
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 108

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	0.701055	0.132529	5.289833	0.0000
NBB	-0.709191	0.161895	-4.380562	0.0000
DCP	-0.491649	0.155753	-3.156589	0.0021
BCB	0.830614	0.148894	5.578563	0.0000
C	6.465209	0.550512	11.74400	0.0000

R-squared	0.651683	Mean dependent var	8.971932
Adjusted R-squared	0.638156	S.D. dependent var	1.187242
S.E. of regression	0.714167	Akaike info criterion	2.209790
Sum squared resid	52.53353	Schwarz criterion	2.333963
Log likelihood	-114.3287	Hannan-Quinn criter.	2.260138
F-statistic	48.17692	Durbin-Watson stat	0.049343
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم 02: اختبار لاغانج Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	386.1994 (0.0000)	0.000407 (0.9839)	386.1998 (0.0000)
Honda	19.65196 (0.0000)	-0.020176 (0.5080)	13.88176 (0.0000)
King-Wu	19.65196 (0.0000)	-0.020176 (0.5080)	17.26541 (0.0000)
Standardized Honda	37.14214 (0.0000)	0.077161 (0.4692)	14.06064 (0.0000)
Standardized King-Wu	37.14214 (0.0000)	0.077161 (0.4692)	22.63544 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	386.1994 (0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الجدول رقم (02) يتّضح، استنادًا إلى اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier Test) وخاصة اختبار Breusch–Pagan، أنّ القيمة الاحتمالية (p-value = 0.0000) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يقتضي رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثيرات، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثيرات مقطعية أو زمنية أو كليهما.

وبالرجوع إلى النتائج التفصيلية لاختبارات Breusch–Pagan ، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لتأثيرات الزمن (p-value = 0.9839) غير معنوية، أي تفوق 0.05، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تقر بعدم وجود تأثير زمني في العلاقة بين متغيرات الدراسة. في المقابل، أظهرت القيمة الاحتمالية لتأثيرات المقاطع العرضية (p-value = 0.0000) معنوية عالية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثيرات مقطعية في العلاقة بين المتغيرات.

بناءً على ذلك، سيتم اعتماد المنهج أحادي الطرف (The One-Sided Approach) في تقدير نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

3. تقدير نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية: Random Effects Model and Fixed Effects Model Estimation

ضمن نماذج بيانات البانل، وبعد التحقق من عدم ملاءمة النموذج التجميعي لبيانات الدراسة، يتم الانتقال إلى تقدير كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ثم المفاضلة بينهما باستخدام اختبار هوسمان (Hausman Test) لتحديد النموذج الأنسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم 03: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: GDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 11/07/25 Time: 18:48
Sample: 2004 2021
Periods included: 18
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 108
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	0.103132	0.026656	3.869053	0.0002
NBB	0.054575	0.040274	1.355093	0.0178
DCP	0.017185	0.020280	-0.847225	0.0398
BCB	0.045495	0.046116	0.986522	0.0326
C	8.251351	0.520268	15.85980	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.235778	0.9977
Idiosyncratic random	0.059622	0.0023

Weighted Statistics			
R-squared	0.568141	Mean dependent var	0.102021
Adjusted R-squared	0.551370	S.D. dependent var	0.088606
S.E. of regression	0.059348	Sum squared resid	0.362787
F-statistic	33.87600	Durbin-Watson stat	0.520257
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.258794	Mean dependent var	8.971932
Sum squared resid	111.7895	Durbin-Watson stat	0.001688

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم 04: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 11/07/25 Time: 18:40
Sample: 2004 2021
Periods included: 18
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 108

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	0.102471	0.026982	3.797797	0.0003
NBB	0.054059	0.040922	1.321017	0.0189
DCP	0.017067	0.020286	-0.841374	0.0402
BCB	0.046015	0.046937	0.980346	0.0329
C	8.252694	0.127176	64.89201	0.0000

Effects Specification
Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.997690	Mean dependent var	8.971932
Adjusted R-squared	0.997478	S.D. dependent var	1.187242
S.E. of regression	0.059622	Akaike info criterion	-2.713552
Sum squared resid	0.348372	Schwarz criterion	-2.465207
Log likelihood	156.5318	Hannan-Quinn criter.	-2.612857
F-statistic	4703.244	Durbin-Watson stat	0.541548
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم05 : اختبار هوسمان Correlated Random Effects- Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.055090	4	0.5486

Cross-section random effects test comparisons:

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

بعد تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الجدول رقم (03) ونموذج التأثيرات العشوائية الجدول رقم (04)، ثم إجراء اختبار هوسمان (Hausman Test) المبيّن في الجدول رقم (05)، تبيّن أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت.(p-value = 0.5486) ونظرًا لأن هذه القيمة تفوق مستوى الدلالة (0.05)، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن النموذج العشوائي هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة التي تقرّ بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة.

. وبناء على نتائج التقدير في الجدول رقم(04)، يكون نموذج التأثيرات العشوائية كالآتي:

$$GDP_{it} = 8.2513 + 0.1031ATM_{it} + 0.0545\ NBB_{it} + 0.0171DCP_{it} + 0.0454BCB_{it} + \varepsilon_{it}$$

4. تفسير النموذج:

أولا: التفسير الاقتصادي:

- بلغت قيمة الحد الثابت B_0 مقدار 8.2513 وجاءت القيمة الاحتمالية معنوية (p-value=0.0000)، وهو يفسر مقدار التغير الثابت في الناتج المحلي الإجمالي GDP بعيدا عن التغير في المتغيرات المستقلة الاخرى وهو بذلك يعبر عن الزيادة في الناتج الإجمالي التي ساهم بها بقية القطاعات الاقتصادية غير المدرجة في هذا النموذج.
- بلغت قيمة مقدرة عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000 شخص بالغ مقدار 0.1031 وجاءت القيمة الاحتمالية معنوية (p-value=0.0002)، ما يعني أن كل زيادة في عدد أجهزة الصراف الالي بوحدة واحدة أي بقيمة 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP بقيمة 0.1031 مليون دولار أمريكي.
- بلغت قيمة مقدرة عدد فروع البنوك لكل 100 الف شخص بالغ مقدار 0.0545 وجاءت القيمة الاحتمالية معنوية (p-value=0.0178)، ما يعني أن كل زيادة في عدد فروع البنوك بوحدة واحدة أي بقيمة 1 مليون دولار أمريكي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP بقيمة 0545.0 مليون دولار أمريكي.
- بلغت قيمة مقدرة حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مقدار 0.0171 وجاءت القيمة الاحتمالية معنوية (p-value=0.0398)، ما يعني أن كل زيادة في حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة أي بقيمة 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP بقيمة 0.0171 مليون دولار أمريكي.
- بلغت قيمة مقدرة عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ مقدار 0.0454 وجاءت القيمة الاحتمالية معنوية (p-value=0.0326)، ما يعني أن كل زيادة في عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بوحدة واحدة أي بقيمة 1 مليون دولار أمريكي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي GDP بقيمة 0454.0 مليون دولار أمريكي.

أ. **التفسير الاحصائي:** بالرغم من أن إحصائية فيشر (F-test) للنموذج جاءت معنوية عند مستوى دلالة مرتفع (p-value = 0.0000)، مما يدل على قبول النموذج إحصائيًا وملاءمته العامة لتفسير العلاقة بين المتغيرات، إلا أن قيمة إحصائية دوربين وتسون

(DW)المنخفضة نسبيًا، والتي تقل عن معامل التحديد(R^2) ، تشير إلى احتمال وجود ارتباط ذاتي في البواقي. هذا الارتباط قد يؤدي إلى نتائج انحدار زائفة وتقديرات غير دقيقة لمعاملات النموذج. ومع ذلك، يُلاحظ أن اختبار دوربين وتسون لا يُعد فعالًا في الكشف عن الارتباط الذاتي في سياق نماذج بيانات البانل(Panel Data) ، حيث يُفضل استخدام اختبارات اعتماد المقاطع العرضية للبواقي التي تُعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة هذا النوع من البيانات.

وبعد إجراء هذه الاختبارات، كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 06: اختبار اعتماد المقاطع العرضية في البواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 18
Cross-sections included: 6
Total panel observations: 108
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	35.16428	15	0.0023
Pesaran scaled LM	3.681477		0.0002
Pesaran CD	-0.962449		0.3358

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن إحصاءات اختبار الاعتماد المقطعي في البواقي (Cross-Sectional Dependence Test) كانت جميعها معنوية إحصائيًا عند مستوى معنوية 5%، حيث أن .(p-value < 0.05) وبناءً على ذلك، نرفض فرضية العدم (H_0) التي تفيد بعدم وجود اعتماد مقطعي في البواقي، ونقبل بالفرضية البديلة التي تشير إلى وجود اعتماد مقطعي معنوي بين المقاطع العرضية. ويعني ذلك أن النماذج الساكنة قد لا تكون كافية لتفسير العلاقة بين المتغيرات، مما يستدعي الانتقال إلى تقدير النماذج الديناميكية التي توفر تمثيلاً أكثر واقعية وملاءمة لطبيعة البيانات المدروسة.

كما يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن جميع إحصاءات اختبار الاعتماد المقطعي في البواقي (Cross-Sectional Dependence Test) كانت معنوية إحصائيًا عند مستوى دلالة 5% (p-value < 0.05). وبناء على ذلك، يتم رفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود اعتماد مقطعي في البواقي. والتسليم بوجود اعتماد مقطعي معتبر، الأمر الذي يدعونا للتوجه نحو تقدير نماذج ديناميكية قادرة على تفسير العلاقة بين المتغيرات بأكثر ملاءمة

5 تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي وتطور الناتج المحلي:

قبل الشروع في تقدير النموذج، ولتحديد الصيغة الأكثر ملاءمة للبيانات قيد الدراسة، من الضروري أولًا فحص استقرارية السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج، إذ تُعد هذه الخطوة أساسية لاختيار المنهجية الإحصائية المناسبة.

1.5– اختبار الاستقرارية (جذر الوحدة) في بيانات:Panel Data

تختلف اختبارات الاستقرارية في بيانات Panel Dataعن تلك الخاصة بالسلاسل الزمنية التقليدية، لأنها تراعي البعدين الزمني والمقطعي معًا، في حين تركز اختبارات السلاسل الزمنية فقط على البعد الزمني.وتنقسم اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل إلى فئتين رئيسيتين:

- **اختبارات الجيل الأول** :وتشمل النماذج المتجانسة مثل اختبارات Hadriو Breitungو Levin–Lin–Chu (LLC)، بالإضافة إلى بعض الاختبارات الخاصة بالنماذج غير المتجانسة.

- **اختبارات الجيل الثاني** :وهي أكثر تطورًا، وتشمل اختبارات مثل Breuer، و(Taylor and Sarno) MADF، و(Breuer, McKnown, Wallace) SURADF، وكذلك اختباري (Pesaran) CADFو IPS (Im, Pesaran and Shin).

الجدول رقم 07: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (باستخدام اختباري LLC و IPS)

المتغيرات	الاختبارات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		Individual intercept and trend	Individual intercept	None	Individual intercept and trend	Individual intercept	None
GDP	LL & Ch (P-value)	0.0217	0.0007	0.0059			
	IP &Sh.W (P-value)	0.0461	0.0304	–			
ATM	LL & Ch (P-value)	0.0000	0.0056	0.0369			
	IP &Sh.W (P-value)	0.0000	0.0270	–			
NBB	LL & Ch (P-value)	0.0000	0.0129	0.0186			
	IP &Sh.W (P-value)	0.0151	0.9830	–			
DCP	LL & Ch (P-value)	0.0858	0.3357	0.8055	0.0001	0.0003	0.0000
	IP &Sh.W (P-value)	0.6032	0.8003	_	0.0008	0.0096	_
BCB	LL & Ch (P-value)	0.0000	0.0022	0.9415			
	IP &Sh.W (P-value)	0.0007	0.5634	_			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه، فإن:

السلسلة GDP مستقرة في المستوى، وبالتالي هي سلسلة من النوع I(0).

السلسلة ATM مستقرة في المستوى، وبالتالي هي سلسلة من النوع I(0).

السلسلة NBB مستقرة في المستوى، وبالتالي هي سلسلة من النوع I(0).

السلسلة DCP غير مستقرة في المستوى، وبعد اجراء الفرق الأول استقرت السلسلة، وبالتالي هي سلسلة من النوع I(1).

السلسلة BCB مستقرة في المستوى، وبالتالي هي سلسلة من النوع I(0).

كما هو موضح في الجدول أعلاه، تُبيّن نتائج اختبار الاستقرارية أن المتغيرات قيد الدراسة تتصف بـ تعدد رتب التكامل، حيث توجد بعض السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى(I(0) ، في حين أن سلسلة واحدة على الأقل تستقر عند الفرق الأول.((I(1) وبناءً على هذا التباين في درجات التكامل، يُعتبر **نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)** هو الأنسب للتعامل مع طبيعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.وعليه، سيتم تقدير ديناميكيات العلاقة في الأمدين الطويل والقصير باستخدام نموذج Panel ARDL-PMGضمن إطار نموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، الذي يسمح بفصل المدى القصير عن المدى الطويل وقياس سرعة التكيف نحو التوازن.

2.5.تقدير نموذج ARDL-PMG:

الجدول رقم 08: تقدير نموذج ARDL-PMG

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 11/12/25 Time: 21:14
Sample: 2005 2021
Included observations: 102
Number of cross-sections: 6
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): ATM NBB DCP BCB
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 32
Selected model: PMG(1,1,0,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
ATM	0.335931	0.124584	2.696419	0.0083
NBB	0.596890	0.170885	-3.492930	0.0007
DCP	0.226648	0.088568	2.559027	0.0120
BCB	0.103784	0.080992	1.281408	0.0203
C	7.435558	0.385160	19.30509	0.0000
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.133873	0.106953	-1.251704	0.0213
D(ATM)	0.041068	0.046041	0.891983	0.3746
D(DCP)	-0.174906	0.053979	-3.240264	0.0016
Log-Likelihood:	239.8883			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل رقم 02: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

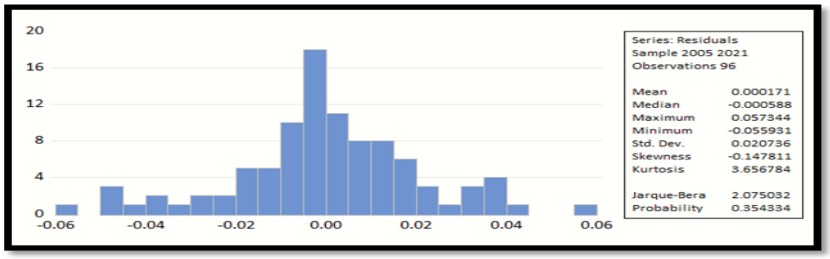

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الشكل أعلاه رقم 02، فإن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Berra والذي جاءت قيمة احتماليته (p-value > 0.05)، وهو ما يدعو لقبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

6. تفسير ومناقشة النتائج:

1.6. تفسير العلاقة طويلة الأجل:

تشير النتائج في الجدول (08) أعلاه، إلى وجود علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومؤشرات الشمول المالي حيث جاءت مقدرة عدد الصراف الالي لكل 100 الف شخص بالغ بإشارة موجبة بقيمة (0.3359) وذو دلالة إحصائية (p-value= 0.0083)، مما يشير إلى أن زيادة عدد الصراف الالي في الدول المدروسة تسهم في زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي . كما جاءت إحصائية عدد فروع البنوك لكل 100 الف شخص بالغ موجبة (0.5968)، ذات دلالة إحصائية (p-value = 0.0007) وهو ما يدل على أن كل زيادة عدد فروع البنوك تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك جاءت مقدرة حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي موجبة بقيمة (0.2266) ذات دلالة إحصائية(p-value = 0.0120) حيث كلما زاد حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ب1 مليون دولار زاد الناتج المحلي الاجمالي ب 0.0203 مليون دولار وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي حيث زيادة حجم الائتمان المحلي

الممنوح للقطاع الخاص يرفع من مستوى الانتاجية في القطاعات الاقتصادية، بينما قدرت إحصائية عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ ب(0.1037) بدلالة إحصائية(p-value = 0.0203) وبالتالي فإن زيادة عدد المقترضين من البنوك التجارية يؤدي الى رفع مستوى النمو الاقتصادي من خلال تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في إقتصاديات الدول محل الدراسة.

2.6– تفسير العلاقة قصيرة الأجل

على المدى القصير، أظهر معامل التصحيح (COINTEQ) الجدول (08) إشارة سالبة (0.1338 –)، بدلالة إحصائية (p-value = 0.0213)، مما يشير إلى وجود آلية لتصحيح الاختلالات قصيرة الأجل تقدر بـ 13.38% نحو التوازن خلال وحدة واحدة من الزمن وهي سنة، لذلك، يتجه الاقتصاد نحو التوازن على المدى الطويل، إلا أن هذا التصحيح يحدث بقوة محدودة على المدى القصير.

7. مناقشة النتائج:

تُظهر النتائج أن مؤشرات الشمول المالي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية المدروسة حيث يلعب دورًا إيجابيًا في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية، وتحفيز الاستثمار والإنتاج.أما على المدى القصير، فإن أثره محدود نسبيًا بسبب قيود مؤسسية وضعف البنية المالية، إلا أن وجود معامل تصحيح سالب ومعنوي يؤكد أن الاقتصاد يسير تدريجيًا نحو توازن مستدام بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.حيث أن كل مؤشرات الشمول المالي (التوافر، الوصول، الائتمان، الاستخدام) تساهم في تعميق القطاع المالي ودمج شرائح أوسع من المجتمع في النشاط الاقتصادي الرسمي، حيث أن زيادة عدد الصرافات الآلية تسهّل عمليات السحب والإيداع وتقلل من تكلفة المعاملات المالية، مما يُحفّز الأفراد على استخدام النظام المالي الرسمي بدل الأنشطة النقدية غير المنظمة.هذا يؤدي إلى تحسين تداول الأموال، وتسريع المعاملات التجارية، وبالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي.في المدى الطويل، كذلك توسّع الشبكة المصرفية جغرافيًا يُسهّل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات البنكية (التمويل، الادخار، التحويلات...) هذا يُشجع على زيادة الاستثمارات والإنتاج والاستهلاك، مما يعزز النمو الاقتصادي.إذن، انتشار الفروع البنكية يُعد مؤشرًا على توسع النظام المالي الرسمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي.

كما يعتبر زيادة التمويل الموجه للقطاع الخاص يمكّن الشركات من توسيع أنشطتها الإنتاجية والاستثمارية، وشراء المعدات والتكنولوجيا الحديثة، ما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية والقيمة المضافة وبالتالي فإن كل زيادة في حجم الائتمان المحلي ترفع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية التي ترى في الائتمان وسيلة لتحفيز الطلب الكلي.كذلك ارتفاع عدد الأفراد والمؤسسات المقترضين من البنوك يعكس زيادة الثقة في القطاع المصرفي، واستفادة أكبر من القروض الاستثمارية والاستهلاكية.القروض تُمكّن الأسر من زيادة إنفاقها، وتمكّن الشركات من تمويل مشاريع جديدة، ما يؤدي إلى تحريك الدورة الاقتصادية وخلق فرص عمل، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

IV. الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، قطر، والمملكة العربية السعودية) خلال الفترة 2004–2021، وذلك باستخدام نموذج Panel ARDL- PMG لقياس العلاقات في المديين الطويل والقصير، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي حول مؤشرات الشمول المالي.

أظهرت نتائج التقدير على المدى الطويل وجود علاقة طردية ومعنوية بين جميع مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع شبكات البنوك وزيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص يؤدي إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.كما بينت النتائج أن زيادة عدد المقترضين من البنوك يسهم في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.

أما على المدى القصير، فقد أظهر معامل التصحيح (ECM) إشارة سالبة ومعنوية، مما يدل على وجود آلية تصحيح نحو التوازن بمعدل يقارب 13%سنويًا، أي أن الاقتصاد في الدول المدروسة يتجه تدريجيًا نحو التوازن بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
وبناءً على ذلك، وبعد عمليات التحليل والنمذجة وتفسير النتائج، يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو الاتي:

اختبار فرضية الدراسة:

- ✓ أظهرت النتائج أن مؤشرات الشمول المالي مرتبطة إيجابيًا ومعنويًا بالنمو الاقتصادي، مما يدعم الفرضية الأولى.
- ✓ زيادة عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي ترتبط بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، مؤكدًة صحة الفرضية الثانية.
- ✓ ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أدى إلى تحفيز الإنتاج والاستثمار، معزّزًا الفرضية الثالثة.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كلما زاد شمول النظام المالي، ازدادت مستويات النمو الاقتصادي في دول المنطقة.
- زيادة عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي يؤدي إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وبالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي
- إن ارتفاع حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تسهم في تحفيز الإنتاج والاستثمار، مما يعزز النمو الاقتصادي، هذا يؤكد أن التمويل الفعال للقطاع الخاص يمثل آلية رئيسية لدعم التنمية الاقتصادية.
- زيادة عدد المقترضين من البنوك التجارية يعكس تعزيز الثقة في القطاع المصرفي أي زيادة الثقة في النظام المالي، مما يدعم استخدام القروض الاستثمارية والاستهلاكية التي تحفز الدورة الاقتصادية.

وبناءا على ما سبق أن تعزيز الشمول المالي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأن الدول العربية بحاجة إلى تبني سياسات مالية ومصرفية فعّالة تهدف إلى توسيع قاعدة الشمول المالي، وتحسين الثقة في المؤسسات المالية، وتشجيع الفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي على الانخراط فيه، لما لذلك من أثر مباشر في رفع الإنتاجية وتقوية أداء الاقتصاد الكلي.

V.توصيات الدراسة:

- تعزيز البنية التحتية من خلال توسيع شبكات الفروع البنكية والصرافات الآلية في المناطق النائية لضمان الوصول للخدمات المالية.
- تطوير منتجات مالية مخصصة تلائم احتياجات الفئات منخفضة الدخل والمشروعات الصغيرة لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية.
- التحول نحو الخدمات المالية الرقمية مثل التكنولوجيا المالية والمحافظ الإلكترونية لخفض التكاليف ودمج المزيد من الأفراد في النظام المالي.
- تعزيز الثقافة المالية بإدراج برامج توعوية في المؤسسات التعليمية والإعلام لرفع وعي الأفراد بالادخار والخدمات البنكية.
- تحسين بيئة الأعمال عبر تطوير الأطر التنظيمية والقانونية لضمان الشفافية وحماية المستهلك وتعزيز المنافسة.
- زيادة تمويل القطاع الخاص بتوجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية بدلاً من الاستهلاكية لتحفيز النمو وخلق فرص العمل.

VI.المراجع:

1- فاطمة قادم، (2023)، الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي دارسة حالة الدول العربية، مجلة المدبر، 10(1)، الجزائر، المركز الجامعي لتيبازة مرسلي عبد الله، ص ص 141-160.

2- Omar, M. A., & Inaba, K. (2020). *Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis.* Journal of Economic Structures, 9(1), 37.

3- أحمد خروبي لقواس،(2023)، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي – تجربة المملكة العربية السعودية-، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 4(1)، الجزائر، المركز الجامعي مغنية، ص ص 239-258.

4- Zenasni, S., & Kitouni, I. (2024). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Algeria: An Empirical Study (1990–2020). Journal of Financial Economic Policy, 16(1), 88-105.

5- موقع البنك الدولي، https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

6- النشرة التعريفية رقم 17 حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2017.

7- حنان الطيب (2020)، الشمول المالي، **سلسلة كتيبات تعريفية**، العدد 01، صندوق النقد العربي

8- The World Bank: Financial Inclusion Strategies, 2012, p17

9- شيماء عادل محمد الهادي، تقييم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 53، العدد 2، الصفحة 283 – 322

10-Di Iorio, F. (2013, September 9–10). Introduction to panel data analysis. Summer School "Advanced Econometric Tools for Economic Analysis" (AETEA), Università di Napoli Federico II. http://wpage.unina.it/fdiiorio/portici/procida2013_en.pdf

11-Eom, T. H., Lee, S. H., & Xu, H. (2007). Introduction to panel data analysis. Handbook of research methods in public administration (2nd ed., pp. 571–590). CRC Press.

12- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic econometrics (5th ed.). McGraw-Hill/Irwin.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

صافية بقاص (2025)، **أثر الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL Panel لمجوعة دول الشرق الاوسط ودول شمال افريقيا (MENA)**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10(العدد 02)، الجزائر : جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 127-140.

SCAN ME